المعاني النُّحْويَّةُ التركيبيَّةُ والتَّناسبُ المَنْطِقيُّ لها في كتاب "الخَصَائِصُ" لابنِ جِنِّيٍّ ت ٣٩٥هـ

م.د. إبراهيم يعقوب محمود الحسَّان

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الملخص:

نظراً لأهمية الدّلالة النحوية ومكنونها ، وغزارة بحرها ومدلوها نلاحظ ندرة الدّراسات المستقلة التي تعنى بمعاني التركيب والإعراب، وقد بلغ الدَّرْسُ النَّحْويُّ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ ابنِ جِنِّيٍّ في دراستِهِ للسياقاتِ اللُّغويَّةِ، السِّياقُ اللفظيُّ اللُّغويُّ، وسياقُ الحال؛ أي العناصرُ المُكَوِّنَةُ للموقفِ الكلاميِّ مِنْ مُتَحَدِّثٍ أو مُخَاطَبٍ أو ظُروفٍ، فشَخْصِيَّةُ المُتَكَلِّمِ والسَّامعِ، وما لها من رُدُودِ فِعْلٍ–إِنْ وُجِدَتْ– كلُّها عناصرُ ذاتُ علاقةٍ بالسُّلوكِ اللُّغويِّ، فقد كانَ ابنُ جِنِّيٍّ على مَعْرِفَةٍ وَاضِحَةٍ بهذهِ الجوانب، إذ دَرَسَ دلالةَ سياقِ الحال، وعَمِلَ على رَبْطِ الكلامِ بِظُرُوفِهِ، ومُنَاسَبَتِهِ، وملابساتِهِ، واستجلاءِ كلِّ ذلك للمُتَلَقي دونَ لَبْسٍ أو إِلْغَازٍ.

لهذه الأشياءُ وغيرها جاءَ هذا البَحْثُ في مُحاولةٍ منهُ لاستجلاءِ المَفْهومِ الدلالي التَّركيبيِّ عندَ ابنِ جِنِّيٍّ، فتناولَ المعنى الإعرابيَّ، والتَّنَاقُضَ المَعْنَويَّ والنَّحْويَّ، وتجاذُبَ المعنى والإعرابِ، ونقضَ الرُّتبةِ، التَّنَاسُبَ المنطقيَّ، وصِحَّةَ المعنى تحكمُ صِحَّةَ الإِعْرابِ، ودَلَالَةَ الحركاتِ الإِعْرابيَّةِ، وغيرَ ذلكَ ممَّا يتَعَلَّقُ بالمستوى التركيبيِّ.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصّلاة والسّلام على رسول الخلق أجمعين ، وحبيب الحق، محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أمّا بعدُ : فإني أردت في هذه الدراسة التي بين يدي القارئ الكريم ، وهي **(المعاني النُّحْويَّةُ التركيبيَّةُ والتَّناسبُ المَنْطِقيُّ لها في كتاب "الخَصَائِصُ" لابنِ جِنِّيٍّ ت ٣٩٥هـ)** ،

معرفة جهود العلماء في الدّلالة النحوية ، وذلك من خلال ما كتبه عالم من علماء القرن الرابع الهجري ، هو أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) .

فنظراً لأهمية الدّلالة النحوية ومكنونها ، وغزارة بحرها ومدلولها نلاحظ ندرة الدّراسات المستقلة التي تعنى بمعاني التركيب والإعراب، وقد بلغ الدَّرْسُ النَّحْويُّ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ ابنِ جِنِّيٍّ في دراستِهِ للسياقاتِ اللُّغويَّةِ، السِّياقُ اللفظيُّ اللُّغويُّ، وسياقُ الحال؛ أي العناصرُ المُكَوِّنَةُ للموقفِ الكلاميِّ مِنْ مُتَحَدِّثٍ أو مُخَاطَبٍ أو ظُروفٍ، فشَخْصِيَّةُ المُتَكَلِّمِ والسَّامعِ، وما لها من رُدُودِ فِعْلٍ–إِنْ وُجِدَتْ– كلُّها عناصرُ ذاتُ علاقةٍ بالسُّلوكِ اللُّغويِّ، فقد كانَ ابنُ جِنِّيٍّ على مَعْرِفَةٍ وَاضِحَةٍ بهذهِ الجوانب، إذ دَرَسَ دلالةَ سياقِ الحالِ، وعَمِلَ على رَبْطِ الكلامِ بِظُرُوفِهِ، ومُنَاسَبَتِهِ، وملابساتِهِ، واستجلاءِ كلِّ ذلك للمُتَلَقي دونَ لَبْسٍ أو إِلْغَازٍ.

لهذه الأشياءُ وغيرها جاءَ هذا البَحْثُ في مُحاولةٍ منهُ لاستجلاءِ المَفْهومِ الدلالي التَّركيبيِّ عندَ ابنِ جِنِّيٍّ، فتناولَ المعنى الإعرابيَّ، والتَّنَاقُضَ المَعْنَويَّ والنَّحْويَّ، وتجاذُبَ المعنى والإعرابِ، ونقضَ الرُّتبةِ، التَّنَاسُبَ المنطقيَّ، وصِحَّةَ المعنى تحكمُ صِحَّةَ الإِعْرابِ، ودَلَالَةَ الحركاتِ الإِعْرابيَّةِ، وغيرَ ذلكَ ممَّا يتَعَلَّقُ بالمستوى التركيبيِّ.

جاء البحث بثلاثة مباحث ، وفقا للمادة العلمية المتوافرة، عني الأول بدلالة الحركات على المعاني، والثاني بصحة المعنى استنادا إلى صحة الإعراب، أما الثالث فقد عني بالتناسب والتناقض المنطقي في الرتبة النحوية، وبعد فهذا بحث قدمت فيه قراءة جديدة لكتاب تراثي له مكانته وقدره بين كتب اللغة المتقدمة ولاسيما ان مؤلفه صاحب بصمة كبيرة ويد طولى في إثراء الدرس اللغوي والنحوي، وآخر دعوانا ان الحمد لله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المعاني النُّحْويَّةُ التركيبيَّةُ:

ميَّزَ ابنُ جِنِّيٍّ بينَ الدَّلالاتِ المعنويَّةِ التي تُستفادُ من سياقِ تركيبِ الكلامِ والمعاني المُعْجميَّةِ، أو المعاني المنطقيَّةِ، وردَّ رَداً مُفْحِماً على أولئك الذين لم يدركوا حقيقةَ المعنى النَّحْوي السِّياقي الذي يُغيرُ ممَّا تَعَارَفَهُ علماءُ النَّحْوِ أو سواهم من رفعِ الفاعلِ، أو نصب المفعول، وخَصَّصَ باباً لهذه الغاية بعنوان « الرَدُّ على مَنْ اعتقدَ فسادَ عِلَلِ النَّحْوِيِّين لضعفِهِ هو في نَفْسِهِ في إحكامِ العِلَّةِ؛ إِذْ يقولُ في هذا البابِ: [١]" اعْلَمْ أَنَّ هذا الموضعَ هو

الذي يَتَعَسَّفُ بأكثرِ من ترى وذلك أنَّهُ لا يَعرفُ أغراضَ القومِ، فيرى لذلك أنَّ ما أَورَدوهُ من العِلَّةِ ضَعِيفٌ وَاهٍ سَاقِطٌ غيرُ مُتَعَالٍ، وهذا كقولهم: يقولُ النَّحْوِيُّون: إنَّ الفاعلَ رَفْعٌ، والمفعولُ بِهِ نَصْبٌ، وقد ترى الأمرَ بِضِدِّ ذلك ألا ترانا نقولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ فنرفعُهُ وإنْ كان مفعولاً به، ونقولُ: إنَّ زَيْداً قَامَ فَنَنْصِبُهُ وإنْ كانَ فاعلاً، ونقولُ: عَجِبْتُ مِنْ قِيامِ زَيْدٍ فنجرُّهُ، وإن كانَ فاعلاً، ونقولُ أيضاً قد قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ} [البقرة: ١٤٩] فرفع {حَيْثُ} وإن كانَ بعدَ حرفِ الخفضِ، ومثله عندَهم في الشَّنَاعَةِ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعد ﴾ [الروم: ٤]، وما يجري هذا المَجْرَى ".

ويَتَصَّدى أبو الفتح لأولئك الطَّاعنينَ بنظريةِ «الدلالات المعنويَّة» التي تَتَولَّدُ عن الإعْرابِ فيقولُ: [٢]" ومثلُ هذا يُتْعِبُ مع هذه الطَّائفةِ لاسيَّما إذا كانَ السَّائلُ عنه مَنْ يَلْزَمُ الصَّبْرَ عليه، ولو بدأَ الأمرُ بإحكامِ الأصلِ لسَقَطَ عنه هذا الهَوَسُ واللَّغْوُ، ألا ترى أنَّهُ لو عُرِفَ أنَّ الفاعلَ عندَ أهلِ العربيَّةِ ليسَ كلُّ منْ كانَ فاعلاً في المعنى، وأنَّ الفاعلَ عندَهم إنَّما هو كلُّ اسمٍ ذكرتَهُ بعدَ الفِعْلِ وأسنَدْتَ ونَسَبْتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسمِ وأنَّ الفعلَ الواجبَ وغيرَ الواجب في ذلك سواءٌ لَسَقَطَ صداعُ هذا المَضْعُوفِ السُّؤالِ".

ويرى ابنُ جِنِّيٍّ أنَّ كلَّ ما يجري على الفاعلِ يَصْدُقُ كلامُه على المفعولِ، قال: [٣]" وكذلك القولُ على المفعولِ: إنَّهُ إنَّما يُنصبُ إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى الفاعلِ فجاءَ هو فَضْلَةً ".

أما بالنسبةِ لحركةِ «حَيثُ»، و« من قَبْلُ»، و«مِنْ بَعدُ» فيقولُ فيها: [٤]" وكذلك لو عُرِفَ أنَّ الضمَّةَ في نحوِ: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ ليست إعراباً وإنَّما هي بِناءٌ".

ويخلصُ إلى القولِ: [٥] " وإنَّما ذَكَرْتُ هذا الظَّاهِرَ الواضِحَ ليقعَ الاحتياطُ في المُشْكِلِ الغَامِضِ".

ولعلَّ أوضحَ هذهِ الأمثلةِ التي يقدِّمُها ابنُ جِنِّيٍّ دليلاً على أنَّ الكلامَ يَكْتَسِبُ دلالاتٍ جديدةً في السِّياقاتِ المختلفةِ أو البنى المختلفة، يُخْرِجُها هذا الاستعمالُ السِّيَاقِيُّ عن المألوفِ ما رَدَّ به ابنُ جِنِّيٍّ على الجاحظِ الذي انْتَقَدَ النُّحَاةَ لاستخدامِهم«من» الجارَّةِ معَ اسمِ التَّفضيلِ المُعَرَّفِ بـــ«الـــ»، فيعرضُ المسألةَ أولاً على لسان أبي عُثْمانَ الجَاحظِ؛ إذ كتبَ قائلاً: [٦]" وكذلك ما يحكى عن الجاحظِ من أنَّهُ قالَ: قالَ النَّحْوِيُّونَ: إنَّ أفعلَ الذي مؤنَّثُهُ فُعْلَى لا يجتمعُ فيه الألفُ واللَّامُ و«مِن»، وإنَّما هو بِـــ«من» او بالألفِ واللَّامِ، نَحْوُ قولِكَ: الأَفْضَلُ وأَفْضَلُ مِنْكَ، والأَحْسَنُ وأَحْسَنُ مِنْ جَعْفَرٍ، ثمَّ قالَ: وقد قالَ الأعشى: [٧]

فلَسْتَ بالأَكْثرِ منهم حَصَى وإنَّما العِزَّةُ للكَاثِرِ ".

ويَنْبري ابنُ جِنِّيٍّ بعدَ ذلك للرَدِّ على الجاحظِ بقوله: [٨]" ورَحِمَ اللهُ أبا عثمان أَمَا إِنَّهُ لو علِمَ أنَّ «مِن» في هذا البيتِ ليست التي تَصْحَبُ «أفعل» للمبالغةِ، نحوُ: أَحْسَنُ مِنْكَ وأكرمُ مِنْكَ لضَرَبَ عنْ هذا القولِ الى غيرِهِ ممَّا يعلو فيه قولُهُ ويعنو لِسَدَادِهِ وصِحَّتِهِ خَصِمُهُ وذلك أنَّ «مِن» في بيتِ الاعشى إِنَّما هي كالتي في قولِنا: أَنْتَ من النَّاسِ حُرٌّ وهذا الفَرَسُ مِنَ الخيلِ كَرِيمٌ، فكأَنَّهُ قالَ: لستَ من بينهم بالكثيرِ الحَصَى، ولستَ فيهم بالأكثرِ حَصَى فاعْرِفْ ذلك ".

ويُعَقِّبُ عبده الرَّاجحيُّ على رأي ابنِ جِنِّيٍّ السَّابق فيقولُ: [٩]"وهذا النصُّ واضحُ الدَّلالةِ في تحديدِ ما يَقْصِدُهُ بـــ«المعاني النحوية» ذلك أنَّ الكلمةَ تَكْتَسِبُ معناها النَّحْويَّ من التَّركيبِ، وهذا المعنى ليس مُعْجميًّا، وهذا النَّهْجُ هو الذي سارَ عليه نُحَاةُ العربِ القُدماءُ منذُ سيبويه، وعلى ضوئِهِ نستطيعُ أنْ نَفْهَمَ تَسْمِيَتَهم بعضِ الحروف بأنَّها« حروف زائدة»؛ فالزِّيادةُ هنا ليست زيادةً معنويَّةً أو«لغواً»، وإِنَّما هي معنى نَحْويٌّ، كما نستطيعُ أنْ نفهمَ لماذا جعلوا «الظرف» كلَّ كلمةٍ دَلَّتْ على زمانِ الحدثِ أو مكانِهِ؛ أي: لابدَّ أنْ يكونَ الحدثُ واقعاً في الظرف، وعلى ذلك لا يعدون كلماتِ« أمام، وداخل، وساعة» في مثلِ« جَرَى اللَّاعِبُ من أَمامِ المَحَطَّةِ داخلَ الملعبِ في السَّاعةِ» لا يعدوونها ظروفاً؛ لأنَّ « أمام، وداخل» لم يحدثْ فيها الفعلُ؛ ولأنَّ «ساعة» وإنْ حَدَثَ فيها الفعلُ فإِنَّ ثَمَّةَ حرفاً يَسْبِقُها ويقتضيها معنى نحوياً معيناً".

وفي سياقِ الدَّلالةِ المعنويَّة تناولَ ابنُ جِنِّيٍّ دلالةَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ، وصحةَ المعنى، وصِحَةَ المعنى التي تَحكمُ صِحَةَ الإعرابِ، وتَجَاذُبَ المعنى والإعرابِ، والحملَ على المعنى.

المبحث الأول: دلالة الحركات الأعرابية:

بما أنَّ الإعرابَ نِظَامُ « الإِبَانةِ عن المعاني بالألفاظِ» فمن الطبيعيِّ أنْ يَدُلَّ على اختلاف علامات الاعراب في السِّياق، وهذا ما صرَّحَ به ابنُ جِنِّيٍّ بالقولِ: [١٠]" ألا ترى أنَّ موضوعَ الإعرابِ على مخالفةِ بعضِهِ بعضاً من حيثُ كانَ إِنَّما جِيءَ بهِ دالًّا على اختلافِ المعاني".

وهذا الاختلافُ في المعاني لابُدَّ أنْ تَظْهَرَ آثارُهُ في اللَّفظِ، وهذا الأثرُ هو حركاتُ الإعرابِ التي تَلْحَقُ أواخرَ الكلمِ، فهي غالباً ما تَكُونُ عنواناً لذلك الاختلافِ، ومَظْهراً خارجياً مُعَبِّراً عن اختلافِ المعاني التي يُعبِّرُ عنها المُتَكَلِّمُ، وهذا ما عبَّرَ عنه أبو الفتح بقوله: (١١)" ولما كانتْ معاني المُسَمِّينَ مختلفةً كان الإعرابُ الدَّالُّ عليها مختلفاً أيضاً، وكأَنَّهُ من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ؛ أي: فَسَدَتْ كأنَّها اسْتَحالَتْ من حالٍ إلى حالٍ كاستحالةِ الإعرابِ من صورةٍ إلى صورةٍ ".

وبذلك تكونُ الحركاتُ الإعرابيَّةُ التي تَلْحَقُ أواخِرَ الكلمِ دَليلاً معنوياً لا شكلاً خارجياً فحسب؛ لأنَّ الشَّكلَ الخارجيَّ أو الزِّينةَ الخارجيَّةَ تَعْكِسُ دلالةً معنويَّةً ما، وهذا ما أشارَ إليه أبو الفتح بقوله: (١٢)" ألا ترى أنَّ استمرارَ رَفْعِ الفاعلِ ونَصْبِ المفعولِ إنَّما هو للفرق بينَ الفاعل والمفعول، وهذا الفرقُ أمرٌ مَعْنويٌّ أُصْلِحَ اللَّفْظُ لهُ، وقُيِّدَ مَقَادُهُ الأوفقُ من أَجْلِه

فقد عَلِمَ بهذا أنَّ زينةَ الألفاظِ وحِلْيتِها لم يُقْصَدْ بها إلَّا تَحْصِينُ المعاني وحِياطتُها فالمعنى إذا هو المُكَرَّمُ المَخْدُومُ، واللَّفظُ هو المُبْتَذَلُ الخَادِمُ "

وهذه الدلالةُ المعنويَّةُ لحركاتِ الإعراب التي وضَّحَ ملامَحها ابنُ جِنِّيٍّ كانت مثارَ اهتمامِ طائفةٍ من المُشْتَغِلينَ بالعربيَّةِ قديماً وحديثاً، عبَّرَ كلُّ واحدٍ منهم عنها بطريقتِهِ الخاصَّةِ، وحسبُ غايتِهِ، وكانَ أَلْصَقُهم بابنِ جِنِّيٍّ ابنَ فارس، وإنْ تَميَّزَ كلامُهُ بالشُّموليَّةِ والوضوحِ؛ إذْ كَتَبَ يقولُ: (١٣)" من العلومِ الجليلةِ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا العربُ – الإعرابُ الَّذِي هو الفارقُ بَيْنَ المعاني المتكافِئَةِ فِي اللَّفظِ، وبه يُعْرَفُ الخبرُ الَّذِي هو أصلُ الكلامِ، ولولاه مَا مُيِّزَ فاعلٌ من مفعولٍ، ولا مُضافٌ من مَنْعوتٍ، ولا تَعَجُّبٌ من استفهامٍ، ولا صَدْرٌ من مصدَرٍ، ولا نَعْتٌ من تأكيدٍ".

ويَتَّضِحُ من كلامِ ابنِ فارسَ السَّابقِ مدى الارتباط الوثيقِ بينَ هذه الأفكار، وما أَوْحَتْ به أفكارُ ابنِ جِنِّيٍّ في هذا المجال.

أما ابْنُ مَضْاءٍ القُرْطُبيِّ فوجدَ في كلامِ ابنِ جِنِّيٍّ سبيلاً للردِّ على خصومِهِ، ومهاجمةِ العاملِ فكتَبَ يقولُ: (١٤)" إنَّ حركاتِ الإعرابِ لم توجدْ لِتَدُلَّ على عواملَ معينَّةٍ، وإنَّما جاءَتْ لِتَدلَّ على معانٍ في نَفْسِ المتكلِّمِ".

وهذا الأمرُ تَلَقَّفَهُ بعضُ المشتغلين في اللُّغةِ من المحدثين فأقرَّ بالقيمةِ الدَّلاليةِ لحركاتِ الإعرابِ مُقتفياً بذلك أثرَ الأقدمين، يقولُ خليلُ عمايرة مُعَقِّباً على قولِ ابنِ فارس السَّابقِ

الذِّكرِ: [١٥]" وهذا كلُّه يشيرُ بوضوحٍ إلى أنَّ الحركةَ الإعرابيَّة في حالات لها دورٌ لا يَقِلُّ أهميَّةً عن دورِ أيِّ حرفٍ من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدَّلاليِّ للجملةِ".

ومهما يكنْ من أَمْرٍ فإنَّهُ يبقى لأفكارِ ابنِ جنِّيٍّ دورُ التَّأصيلِ في نحوِ اللُّغةِ وإعرابِها؛ أي: في النِّظامِ اللُّغويِّ الشَّاملِ، وإن كانَ الإعرابُ فرعاً من ذلك النظامِ وأكثرَها وجاهةً، غيرَ أنَّ ابنَ جنِّيٍّ لم يَخُضْ في تفصيلاتِ وُجُوهِ الرَّفعِ والنَّصْبِ وما شابَهَ ذلك، وإنَّما اكتفى بالأصولِ التي ينبني عليها هذا العلمُ والفروعُ التي يخرجُ إليها، وإن تحدَّثَ عن بعض الموضوعات النَّحْويَّةِ أو الإعرابيَّةِ، فإنَّ ذلك يكونُ على سبيلِ الاستشهادِ أكثرُ ممَّا يكونُ الغرضُ منه الخوضُ في تفاصيلِ موضوعاتِ الإعرابِ ووجوهها المختلفةِ، فهو مثلاً عندَما يَعْرِضُ لما يُسَمَّى بالفصائلِ النَّحْويَةِ لا يَعْرِضُها بِشَكلٍ مُفَصَّلٍ، وإنَّما يسوقُها تحتَ أصولٍ كُبرى، كفكرةِ الأصليَّةِ والفرعيَّةِ التي نَجِدُ صدَاها في بَابِ «غَلَبَةِ الفُرُوعِ على الأُصُولِ» الذي جاءَ فيه: [١٦]" هذا فَصْلٌ من فُصُولِ العربيَّة طريفٌ تَجِدُهُ في معاني العربِ كما تجدُهُ في معاني الإعْرابِ، ولا تكادُ تَجِدُ شيئاً من ذلك إلَّا والغَرَضُ فيه المبالَغةُ فمِمَّا جاءَ فيه ذلك للعربِ قولُ ذِي الرُّمَّةِ: [١٧]

ورَملٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُه إذا أَلْبَسَتْهُ المُظلِماتُ الحَنَادِسُ

أفلا ترى ذا الرُّمَّةِ كيفَ جعلَ الأصلَ فرعاً، والفرعَ أصلاً، وذلك أنَّ العَادَةَ والعُرْفَ في نحوِ هذا أنْ تُشَبَّهَ أَعْجازُ النِّساءِ بكُثْبانِ الأَنْقَاءِ ".

وقد سَاقَ أَمْثِلَةً عديدةً في هذا المجالِ ثُمَّ خلصَ إلى القول: [١٨]" وهذا المعنى عَينُه قد استعملَهُ النَّحْويُّونَ في صناعتِهم فشبَّهوا الأصلَ بالفرعِ في المعنى الذي أَفَادَهُ ذَلِكَ الفرعُ من ذلك الأَصْلِ ألا ترى أَنَّ سيبويه أجازَ في قولك: هذا الحَسَنُ الوَجْهِ أَنْ يكونَ الجَرُّ في الوجه من موضعين: أحدُهما الإضافةُ، والآخرُ تَشْبِيهُهُ بالضَّارِبِ الرَّجُلِ الذي إنَّما جازَ فيه الجرُّ تشبيهاً له بالحَسَنِ الوجه ".

ويُدَلِّلُ على صحَّةِ رأي سيبويه بأنَّ: [١٩]" العربَ إذا شبَّهت شيئاً بشيءٍ مكَّنت ذلك الشَّبَهِ لهما وعَمَرَّت به الحالَ بينهما الا تراهم لمَّا شبَّهوا الفعلَ المضارع بالاسم فأعربوه تَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهوا اسمَ الفاعل بالفعل فأعملوه ".

وقد خَصَّصَ باباً في كتابِهِ الخصائصِ للحديث عن مُشَابَهَةِ معاني الإعرابِ لمعاني الشِّعْرِ، وهو بعنوان: «بابٌ في مُشَابَهَةِ معاني الإعرابِ معاني الشِّعْرِ، وهي في حقيقتِها

معاني العرب»، ويوردُ مثالاً غيرَ شعريٍّ في هذا السِّياق؛ إذْ يقولُ: (٢٠)" ومنه قولُ العربِ: أَعْطِيْتُكَ إِذْ سَأَلْتَنِي وزُدْتُكَ إِذْ شَكَرْتَنِي، فـــ« إذْ» معمولةُ العَطيَّةِ والزِّيادةِ، وإذا عَمِلَ الفعلُ في ظرفٍ زمانيًّا كانَ أو مكانياً فإنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ واقعاً فيه وليستِ العطيَّةُ واقعةً في وَقْتِ المسأَلَةِ، وإنَّما هي عَقِيبه؛ لأنَّ المسألةَ سَبَبُ العطيَّةِ، والسَّبَبُ جارٍ مَجْرَى العِلَّةِ فيجبُ أنْ يَتَقَدَّمَ المَعْلُولُ والمُسَبِّبُ لكنه لمّا كانتِ العطيَّةُ مُسَبَّبةً عن المسألةِ وواقعةً على أثرها وتقاربَ وقتاهما صارا لذلك كأنَّهما في وقتٍ واحدٍ، فهذا تجاوُر في الزَّمانِ كما أنَّ ذاك تجاورٌ في الإعراب ".

فمعاني الشَّعْرِ أو معاني العربِ هو الأصلُ الذي تَفَرَّعَتْ عنه معاني الإعرابِ، ولإثباتِ وجهةِ نَظَرِه لا يتوانى أبو الفتح عن أن يَعْرِضَ العديدَ من الأمثلةِ، بل والقوانينَ أو الأصولَ التي يوازنُ فيها بينَ معاني العربِ ومعاني الإعرابِ، وقد اخترتُ بعضاً منها مما يُوضِّحُ وجهةَ النَّظَرِ السَّالفةِ: (٢١)" من ذلك قولُهم في « لا » النَّافيةِ للنكرة: إنَّها تبنى معها فتصيرُ كجزءٍ من الاسم، نحوُ: لا رَجُلَ في الدَّارِ، ولا بَأْسَ عَليكَ، وأنشدنا في هذا المعنى قُولَهُ(٢٢):

خِيطَ على زَفْرةٍ فتمَّ ولم يرجِع إلى دِقَّةٍ ولا هضَمَ

وتأويلُ ذَلِكَ أنَّ هذا الفرسَ لِسَعَةِ جُوْفِهِ وإِجْفَارِ مَحْزِمِه كأنَّه زَفَرَ فلمَّا اغْتَرقَ نَفَسُهُ بُنِى على ذلك فلزمته تلك الزَّفْرَةُ فصِيغَ عليها لا يُفَارِقُها كما أنَّ الاسمَ بُنِيَ مع «لا» حتَّى خُلِطَ بها لا تُفَارِقُه ولا يُفَارِقُها، وهذا موضعٌ مُتَنَاهٍ في حُسْنِهِ آخذٌ بغايةِ الصَّنْعَةِ من مستخرِجه ".

ومنه أيضاً: (٢٣)" قولُ من اختارَ إعمالَ الفعلِ الثَّاني؛ لأنَّهُ العاملُ الأقربُ، نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً، فنظيرُ معنى هذا معنى قولِ الهُذَلِيِّ: (٢٤)

بلى إنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنما نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جلَّ ما يمضي

وعليه قولُ أَبي نَوَّاس: (٢٥)

أَمْرُ غَدٍ أَنْتَ منهُ في لَبْسِ وأَمْسِ قد فَاتَ فَالْهَ عن أَمْسِ

فإنَّما العَيْشُ عَيْشُ يومِكَ ذا فبَاكِرِ الشَّمْسَ بابنةِ الشَّمْسِ

ومنه قولُ تَأَبَّطَ شَرًّا: وما قَدُمَ نُسِيَ ومَنْ كان ذا شَرٍّ خُشِيَ، في كلام له، وقولُهُ(٢٦): . . وَإِذا مضى شَيْء كَأَنْ لم يُفْعَل

وقولُ الآخرِ أَنْشَدَنَاهُ أبو عليٍّ عن أبي بَكْرٍ عن أَبي العَبَّاسِ عن أبي عُثْمانَ عن الأَصْمَعِيِّ عن أبي عمرو أَنَّ رَجلاً من أهلِ نجدٍ أَنْشَدَهُ: (٢٧)

حَتَّى كأَنْ لم يكنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ والدَّهْرُ أَيَّتَمَا حالٍ دَهاريرُ

ومن ذلك أيضاً قَوْلُ شاعرِنا: (٢٨)

خُذْ ما تَرَاهُ ودَعْ شَيْئَاً سَمِعْتَ بِهِ في طَلْعَةِ الشَّمْسِ ما يُغْنِيكَ عن زُحَل

وممَّا جاءَ في معنى إِعْمالِ الأوَّلِ قولُ الطَّائيِّ الكبيرِ: (٢٩)

نَقِّلْ فؤادَكَ حيثُ شِئْتَ من الهوى ما الحبُّ إِلَّا للحَبِيْبِ الأَوَّلِ

وقولُ كُثَيِّر: (٣٠)

ولقد أَرَدْتُ الصَّبْرَ عَنْكِ فَعَاقَنِي عَلَقٌ بِقَلْبي من هَواكِ قَدِيمُ

وقولُ الآخر: (٣١)

تَمُرُّ بِهِ الأَيامُ تَسْحَبُ ذَيلَها فتَبْلَى بِهِ الأيامُ وهوَ جَديدُ

ومن ذلك ما جاءَ عنهم من الجِوارِ في قولِهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» ".

وليسَ غريباً بعدَ كلِّ هذا أنْ يوازنَ بينَ تَنَوُّعِ الإعرابِ، وتتابعِ مُنَاقَلَةِ الفرسِ؛ إذ يقولُ: (٣٢)" فإنَّ تخلُّلَ الإعرابِ من ضَرْبٍ إلى ضربٍ يجرى مَجرى مناقلةِ الفرسِ، ولا يقوى على ذلك من الخيلِ إلا النَّاهِضُ الرِّجيلُ دونَ الكَوْدَنِ(٣٣) الثَّقِيلِ ".

وفضلاً عن كونِ تتابعِ الإعرابِ من صورةٍ إلى صورةٍ، ومن نوعٍ إلى نوعٍ مُشَابِهاً لتتابعِ نَقْلِ قوائمِ الفرسِ ببراعةٍ، ممَّا لا يقوى عليه إلا العربيُّ الأصيلُ الذي يُمَثِّلُ الشَّيءُ الأكثرُ جمالاً واستحساناً ومهارةً عندَ العرب، فكذلك يمثِّلُ الإعرابُ في اللُّغةِ أصالةً وبراعةً لا يقوى عليه غيرُ الفَصيحِ المُمْتَلِكِ لناصيةِ اللُّغةِ، ويحظئ بأهميَّةٍ في حياتهم، ولا أظنُّ ابنَ جِنِّيٍّ كانَ غافلاً عن أبعادِ هذا التَّشْبيه وثراءِ أوجه الشَّبهِ بين الطَّرفين؛ إذ كانَ ابنُ جِنِّيٍّ يَمْزِجُ بين الحياةِ وسُنَنِ الطبيعةِ ومعاشِ النَّاسِ، والنِّظامِ اللُّغويِّ، ولذلك كانَ عندَما يتحدثُ عن جانبٍ من جوانب النَّحْوِ بمفهومِهِ العام، أو الإعرابِ بمفهومِهِ الخاصِّ يأتي بهذه الموضوعات في معرضِ الاستشهادِ للأبواب الكبرى التي تَنْضَوي تحتَها تلك القضايا النَّحْويَّةِ والإعرابيَّة ممَّا سمَّاهُ المحدثون«الفصائل النَّحويَّة» ولم يكن يُفَصِّلُ فيها القولَ كغيره من النُّحاةِ الذين قتلوها بحثاً وتفصيلاً، وقد أعربَ عن ذلك في معرضِ حديثِهِ عن غايتِهِ من كتابِ الخصائصِ؛ إذ يقولُ: (٣٤)" ليسَ غَرضنا فيه الرُّفعَ والنَّصْبَ والجَرَّ

والجزْمَ لأنَّ هذا أمرٌ قد فُرِّغَ في أكثرِ الكتبِ المُصَنَّفَةِ فيه منه، وإنَّما هذا الكتابُ مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني وتقريرِ حال الأوضاع والمَبَادي وكيف سَرَتْ أَحْكَامُها في الأَحناءِ والحواشي ".

المبحث الثاني: صحة المعنى تحكم صحة الإعراب:

رَفَضَ ابنُ جِنِّيٍّ رَفْضاً قاطعاً التَّناقضَ المعنويَّ، لذلك كتبَ يقول: (٣٥)" فمن المُحَالِ أنْ تَنْقُضَ أوَّلَ كلامِكَ بآخرِهِ، وذلك كقولك: قُمْتُ غداً وسَأَقُومُ أَمْسِ ونحو هذا ".

ونحوُ ذلك والأمثلةُ السَّابقُة يمكن قبولها من حيثُ بناءِ الإعراب؛ لأنها فعلٌ وفاعلٌ وظرفٌ، ولكنَّ رفضَها جاءَ من وجهةِ نَظَرٍ دَلاليَّةٍ أو معنويَّةٍ«استحالة المعنى» وعدم قبول المنطق لمثل هذا الجمع بين زمانيين مختلفين الماضي والمستقبل في آن معاً، ويَعْمَلُ ابنُ جِنِّيٍّ على تطبيق هذا القانون المنطقيِّ«التَّناقضِ» في ميدانِ النَّحْوِ، فيُضِيفُ قائلاً: "ومن المُحَالِ قولُكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ".

وهذا التَّركيبُ النَّحْويُّ يَسْتَوفي قواعدَ النَّحْوِ ويَسيرُ وَفْقَها إذا فمَّا الذي جعلَ القولَ به محالاً؟!. يوضِّحُ ابنُ جِنِّيٍّ ذلك فيقولُ: (٣٦)" وذلك أنَّ «أَفْضَلُ»: أفعل، وأفعلُ هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أُضِيْفَتْ إلى شيءٍ فهي بعضُهُ كقولِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ فهذا جَائِزٌ؛ لأنَّهُ منهم، والياقوتُ أَنفسُ الأَحْجَارِ لأنَّهُ بعضُها، ولا تقولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الحَمِيرِ، ولا اليَاقُوتُ أَنْفَسُ الطَّعَامِ؛ لأنَّهما ليسا منهما، وهذا مَفَادُ هذا، فعلى ذلك لم يجيزوا: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ؛ لأنَّهُ ليسَ واحداً من إِخْوَتِهِ، وإنَّما هو واحدٌ من بني أبيه ألا ترى أنَّهُ لو كانَ له إِخْوَةٌ بالبَصْرَةِ، وهو بِبَغْدَادَ، وكانَ بعضُهم وهم بالبَصْرَةِ لوجبَ من هذا أنْ يكونَ مَنْ بِبَغْدادَ البَتَّةَ في حالِ كونِهِ بها مُقِيماً بالبَصْرَةِ البَتَّةَ في تلك الحال، وأيضاً فإنَّ الإِخوةَ مُضَافون إلى ضميرِ زَيْدٍ، وهي الهاءُ في إِخْوتِهِ فلو كانَ واحداً منهم، وهم مضافون إلى ضميرِهِ كما ترى لوجبَ أيضاً أنْ يكونَ دَاخِلاً معهم في إضافتِهِ إلى ضَمِيرِهِ وضميرُ الشَّيءِ هو الشَّيءُ البَتَّةَ، والشَّيءُ لا يُضاف إلى نفسه ".

وبهذا لا يستقيمُ النِّظَامُ الإعرابيُّ إذا كانَ هناك تناقضٌ في ذلك المعنى؛ إذْ كيفَ يَبْنِي الإنسانُ كلاماً لا يُفِيدُ معنى منطقياً مقبولاً؟!.

إنَّ صِحَّةَ نِظَامِ الإعرابِ لا تكونُ حينَها شَفِيعاً لذلك إذا لم يكن المعنى صَحِيحاً مُسْتَقِيماً؛ لهذا خصَّ ابنُ جِنِّيٍّ المستحيلَ ببابٍ في كتابِهِ الخصائصِ بعنوان « بابٌ في

المُسْتَحِيلِ وصِحَّةِ قياسِ الفُرُوعِ على فَسَادِ الأُصُولِ»، وقد ذَكَرَ في هذا البابِ استقامةَ المعنى من اسْتِحَالَتِهِ، والاستطالةَ على اللَّفظِ بتحريفِهِ والتَّلاعُبِ به؛ ليكونَ ذلك مَدْرَجةٌ للفكرِ، ومَشْجَعَةٌ للنَّفْسِ، وارتياضٌ لما يُرِيدُ من ذلك الطَّرزِ.

ولكي يُوَضِّحَ فكرتَهُ استعانَ بحديثٍ رياضيٍّ بَحْتٍ يفترضُ افتراضاتٍ خاطئةً، ويبني عليها أجوبةً مُعيَّنةً، مثال: (٣٧)"لو كانت سبعةٌ في خمسةٍ وثلاثين كم كانَ يجبُ أنْ تكونَ ثمانيةٌ في ثلاثةٍ؟ لقلتَ: عشرين وأربعةُ أسباعٍ، نَقَضْتَ من الأربعةِ والعشرين سبعها، كما نَقَضْتَ من الخمسة والثَّلاثين سبعها".

ويُعَقِّبُ على ما تقدَّمَ بالقولِ: (٣٨)" فهذه كلُّها ونحوُه من غير ما ذكرنا أجوبةٌ صحيحةٌ على أُصولٍ فاسدةٍ

ولو شئت أن تزيدَ وتُغْمِضَ في السؤال لكانَ ذلك لَكَ، وإنِّما الغرضُ في هذا ونحوه التدرُّبُ به والارتياضُ بالصَّنْعَةِ فيه، وستراه بإذن الله

فمن المُحالِ أنْ تَنْقُضَ أوَّلَ كلامِكَ بآخرِهِ، وذلك كقولِكَ: قُمْتُ غَداً وسَأَقُومُ أمسِ، ونحوُ هذا ".

ويقفُ أبو الفتحِ عندَ لفْظِ الدُّعاءِ ومجيئِهِ على صورةِ الماضي الواقعِ، نحوُ: أَيَّدَكَ اللهُ، وحَرَسَكَ اللهُ، فيقال لذلك بقوله: (٣٩)" إنِّما كانَ ذلك تحقيقاً لَهُ وتفاؤلاً بوقوعِهِ أن هذا ثابتٌ بإذن الله وواقعٌ غيرَ ذي شَكٍّ، وعلى ذلك يقولُ السَّامعُ للدُّعاءِ إذا كانَ مُرِيداً لمعناه: وَقَعَ إنْ شاءَ اللهُ ووَجَبَ لا محالةَ أن يقعَ ويجبَ ".

ويُعَلِّقُ أبو الفتح على قولِ الشَّاعرِ: (٤٠)

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني

فيقولُ: (٤١)" فإنَّما حكَى فيه الحالَ الماضيةَ، والحالُ لفظُها أبداً بالمضارع نحوُ قولِكَ: زَيْدٌ يَتَحَدَّثُ ويَقْرَأُ؛ أي هو في حالِ تَحَدُّثٍ وقراءةٍ، وعلى نحوٍ من حكايةِ الحالِ في نحو هذا قولُكَ: كانَ زَيْدٌ سَيَقُومُ أَمْسِ؛ أي: كانَ مُتَوقَّعاً مِنهُ القيامُ فيما مضى ".

وبذلك يكونُ ابنُ جِنِّيٍّ قد قدَّمَ استثناءين: الأوَّلُ: دَلاليٌّ إذا كانتِ الدَّلالةُ تقتضي ذَلكَ، والثَّاني: مُقْتَضَياتُ الحالِ، أو سياقُ الحالِ، وهذان الشَّرطانِ غيرُ مُتَوفِرين بقولِكَ: (٤٢)" قُمْتُ غداً وسَأَقُومُ أَمْسِ، لأنَّهُ عَارٍ من جميعِ ما نَحْنُ فيه؛ إلَّا أنَّهُ لو دلَّ دليلٌ من لفظٍ أو حالٍ لجَازَ نحوُ هذا. فأمَّا على تَعْرِيةٍ منه، وخُلُّوهِ ممَّا شرطْنَاهُ فيه فلا. ومن المحالِ قولُكَ: زيدٌ أَفْضَلُ إِخْوتِهِ، ونحوُ ذَلِكَ".

المبحث الثالث – التَّنَاسُبُ المنطقيُّ والتناقض:

التناسب:

ويسوقُ قانوناً منطقياً آخرَ يحكم صِحَّةُ الإعراب« بناء تراكيب الكلم»؛ وهو قانونٌ لا يَقِلُّ أهميَّةً عن قانونِ« التَّنَاقُضِ» السَّابِقِ الذِّكرِ، وهو « التَّناسبُ المنطقيُّ» في الكلامِ؛ إذْ إنَّ العقلَ يَميلُ إلى التَّناسقِ والتَّناسبِ والدِّقَّةِ، ولذلك لا يكتفي بالصِّحَّةِ المنطقيَّةِ أو« استقامة المعنى» فحسبُ، بل لابُدَّ من التَّناسبِ المنطقيِّ أيضاً؛ لأنَّ الإخلالَ بهذا القانونِ هو إِخْلَالٌ بِصِحَّةِ الكلام، وضُعْفٌ للنظامِ التركيبيِّ له« الإعراب»، ويتجلى هذا الخللُ أكثرُ ما يتجلى في تكرارِ الكلامِ دونَ فائدةٍ مَرْجُوَّةٍ، لذلكَ جعلَهُ ابنُ جنِّيٍّ ضرباً من المُحالِ، فيقولُ: (٤٣)" ومن المحالِ قولُكَ: أَحَقُّ النَّاسِ بمالِ أبيه ابنُهُ، وذلك أَنَّكَ إذا ذكرتَ الأُبُوَّةَ فقد انطوتْ على البُنُوَّةِ، فكأَنَّكَ إذًا إنَّما قُلْتَ: أَحَقُّ النَّاسِ بمالِ أَبيهِ أَحَقُّ النَّاسِ بمالِ أَبِيْهِ، فَجرى ذلك مَجْرَى قولك: زَيْدٌ زَيْدٌ، والقَائِمُ القَائِمُ، ونحوُ ذلك ممَّا ليسَ في الجزءِ الثَّاني منه إلا ما في الجزءِ الأوَّلِ البَتَّةَ، وليس على ذلك عَقْدُ الإخبارِ؛ لأنَّهُ "يجبُ أنْ يستفادَ من الجزء الثَّاني ما ليس مُسْتَفاداً من الجُزءِ الأوَّلِ"

وهذا الأمرُ يتعلَّقُ بقوةِ بناءِ التَّراكيبِ وتماسكِها، وقوَّةِ دلالتِها، إذْ إنَّ صِحَّةَ البناءِ النَّحْويِّ وحدَها لا تكفي، فلا بُدَّ من التَّناسُبِ المنطقيِّ في القولِ، وتَجَنُّبِ التِّكرارِ غيرِ المُفِيدِ؛ لأنَّهُ نوعٌ من العَبَثِ والهذرِ في الكلامِ، ولذلك انْطَوى في بابِ الاستحالةِ أيضاً، ولكن عندَما يُفِيدُ التِّكرارُ دلالةً معنويَّةً جديدة يُصْبِحُ أمراً جائزاً، بل مطلوباً، ولتشجيعِ هذا الضَّربِ من التِّكرارِ الدَّلاليِّ المُفيدِ يَسُوقُ ابنُ جِنِّيٍّ أَمْثِلَةً عديدةً(٤٤) يُوَضِّحُ فيها ذلك، كقول أبي النَّجْمِ: (٤٥)

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

أو قولِ الشَّاعرِ: (٤٦)

بِلادٌ بِها كُنَّا وكُنَّا نُحِبُّها إذِ النَّاسُ ناسٌ والزَّمانُ زَمانُ

وبعدَ سوقِ أمثلةٍ عديدةٍ على التِّكرارِ المفيدِ يُعَلِّقُ قائلاً: (٤٧)"وهذا كُلُّهُ وغيرهُ على الجزءِ الأوَّلِ".

ولا أريدُ أنْ أُحَاكِمَ تَفْسِيراتِهِ الدَّلاليةِ لهذا التِّكرارِ المُفِيدِ، وهي لاشَكَّ تحملُ دلالاتٍ كثيرةً أَبْعد ممَّا ذهبَ إليه، لكن ليس هنا موضعُ التَّفصيلِ في ذلك، وهي لا تخفى على

القارئ الحَصِيفِ، بل أودُّ أنْ أُؤَكِّد ما جاءَ بِهِ، وهو قيمةُ التكرارِ الدَّلاليَّةِ التي تُسْتَشَفُّ من السِّياقِ اللُّغويِّ وسياقِ الحالِ، وهذا ما عَنَاهُ بقوله: (٤٨)" إنَّما أُعِيدَ اللَّفْظُ الأوَّلُ لضربٍ من الإِدْلالِ والثِّقَةِ بمحصولِ الحالِ".

وهما الشَّرطان الأساسيان اللذان اشترطهما أيضاً لحلِّ التَّناقُضِ فيما سبق، فهما أيضاً شرطان ضروريان لتجاوزِ الاستحالة، وبناءً على ذلك يُصَحِّحُ أبو الفتح القولَ: (٤٩)"أحقُّ النَّاسِ بمالِ أَبْيِهِ أَبَرَّهُم بِهِ، وأَقْومَهم بِحُقُوقِهِ. ، فتزيدُ في الثَّاني ما ليسَ موجوداً في الأول". وإذا كان ابنُ جِنِّيٍّ قد رَفَضَ التَّنَاقُضَ المعنويَّ أو المنطقيَّ فقد استساغَ التَّنَاقُض النَّحْويَّ؛ لأنَّ الأوَّلَ يجري مَجْرَى اجتماعِ الضِّدين في الطبيعةِ، أمَّا في الصِّنَاعةُ اللَّفْظيةُ فيمكنُ اجتماعُ الضِّدينِ أحياناً دونَ أنْ يُسِيءَ إلى المعنى؛ لأنَّهُ يمْكنُ تجاوزُ ذلِكَ بوسائلَ عديدةٍ لذلك أجازوا في اللَّفظِ الجمعَ بين التَّقْديرينِ المُخْتلفين لمعنيين مختلفين، وذلك كاعتدادِهم «إِلَّا» بعضاً من الفعلِ، كما هي همزةُ التَّعْديةِ، والعينُ الثَّانيةُ في مُضَعَّفِ العَينِ، أو بعضاً من الاسمِ؛ لكونِهِ يُعطفُ عليها ومجرورِها بالنَّصبِ، كما يُعْطَفُ على الجُزْءِ الواحدِ، وقد فصَّلَ أبو الفتح المسألةَ بقوله: (٥٠)"فمن ذلِكَ قولُهم: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وما كانَ نحوه ممَّا يَلْحَقُ من حروفِ الجر مَعُونَةً لتعدي الفعلِ، فمن وجْه يَعْتقدُ في الباءِ أنَّها بعضُ الفعلِ من حيْثُ كانتْ مُعَديةً ومَوْصُلَةً له. كما أنَّ همزةَ النَّقْلِ في " أَفْعَلْتُ " وتكريرُ العينِ في "فَعَلْتُ " يأتيان لنقلِ الفعلِ وتعديته نحوُ: قَامَ وأَقْمْتُهُ وقَوَّمْتُهُ، وسَارَ وأَسَرْتُهُ وسيَّرْتُهُ، فلمَّا كانَ حرفُ الجرِّ الموصلِ للفعلِ معاقبًا لأحدِ شيئين كلٌّ واحدٍ منهما مَصُوغٌ في نَفْسِ المثالِ جرى مَجْراهما في كونهِ جزءًا من الفِعْلِ أو كالجُزءِ منه. فهذا وَجْهُ اعتدادِهِ كبعضِ الفعلِ.

وأمَّا وجه اعتداده جزءا من الاسمِ فمن حيثُ كانَ مع ما جرَّهُ في موضعِ نَصْبٍ، وهذا يقضي لَهُ بكونهِ جزءًا ممَّا بعدَهُ أو كالجزءِ منه ألا تراكَ تَعْطِفُ على مجموعِهما بالنَّصْبِ كما تَعْطِفُ على الجزءِ الواحد في نحوِ قولِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا؛ وذلك

قولُكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وعَمْرًا، ورَغِبْتُ فيكَ وجعفرًا، ونَظَرْتُ إِليكَ وسعيدًا، أفلا ترى إلى حرفِ الجر الموصلِ للفعل كيف ووجه جوازه من قبل القياسِ أَنَّكَ إِنَّما تستكرُ اجتماعُ تقديرين مختلفين ". ويَعْتَلُّ لما سبقَ بقولهِ: (٥١)"وجوهُ جوازِهِ القياسُ لا يَدْفَعُهُ".

ويسوقُ أبو الفتح مثالاً آخرَ؛ وهو قولُهم: « لا أَبا لَكَ» ويُحَلِّلُ هذا المثال بقوله: (٥٢)" فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين، وذلك أَنَّ ثَبَاتَ الألفَ في «أبا» من «لا أَبَا لك»

دَليلُ الإضافةِ فهذا وجهٌ، ووجهٌ آخرُ أنَّ ثَبَاتَ اللَّامِ وعَمَلَ «لا» في هذا الاسمِ يُوجِبُ التَّنْكيرَ والفَصْلَ، فثباتُ الألفِ دَليلُ الإضافةِ والتَّعْريفِ، ووُجودُ اللَّامِ دَليلُ الفَصْلِ والتَّنكيرِ، وليسَ هذا في الفسادِ والاستحالةِ بمنزلةِ فسادِ تَحقِيرِ مثالَ الكثرة الذي جاءَ فسادُهُ من قبلُ تَدَافُعِ حاليه، وذلك أنَّ وُجُودَ ياءِ التَّحْقيرِ يقتضي كونُهُ دَليلاً على القِلَّةِ، وكونُهُ مثالاً موضوعًا للكثرة دليل على الكثرةِ، وهذا يَجبُ منه أنْ يكونَ الشَّيءُ الواحدُ في الوقتِ الواحدِ قليلاً كثيرًا، وهذا ما لا يجوزُ لأَحَدٍ اعْتِقَادَهُ".

ويَعْقِدُ مُقَارنةً بينَ هذا التَّناقضِ المعنويِّ« القِلّة والكثرة معاً» والتَّنَاقضِ الصِّناعيِّ واللفظيِّ الذي سبق في الباءِ الجارَّةِ فيقولُ: (٥٣)" وليسَ كذلكَ تَقْديرُكَ الباءَ في نحوِ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ تَارةً كبعضِ الاسمِ، وأُخْرى كبَعْضِ الفِعْلِ من قِبَلِ أَنَّ هذه إِنَّما هي صِنَاعةٌ لَفْظِيَّةٌ يَسُوغُ معَها تَنَقُّلُ الحالِ وتَغَيُّرُها، فأَمَّا المعاني فأَمْرٌ ضَيِّقٌ وهذا مُسْتَصْعَبٌ".

وإذا كانت(٥٤) " فأَنْتَ إذا قُلْتَ في «لا أَبا لَكَ»: إِنَّ الألفَ تُؤْذِنُ بالإضافةِ والتَّعْريفِ واللَّامِ تؤذنُ بالفَصْلِ والتَّنْكيرِ فقد جَمَعَتْ على الشَّيءِ الواحدِ في الوقتِ الواحدِ معنيين ضِدَّين وهما التَّعْريفُ والتَّنْكِيرُ، وهذان -كما ترى- مُتَدافعان.

قِيلَ: الفَرْقُ بينَ الموضعين وَاضِحٌ وذلك أنَّ قولَهم: «لا أَبا لَكَ» كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثلِ، وذلكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ هذا فإِنَّك لا تَنْفِي في الحقيقةِ أَبَاهُ، وإِنَّما تُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الدُّعاءِ؛ أي: أنتَ عِنْدي ممَّن يَسْتَحِقُّ أنْ يُدْعى عليه بِفَقْدِ أَبِيهِ، كذا فَسَّرَهُ أبو عليٍّ، وكذلكَ هو لمُتَأَمِّلِهِ".

ويرى أبو الفتح في قولِ جَرير: (٥٥)

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

دليلاً قاطعاً على إِجْراءِ قولهم« لا أبا لك» مُجْرَى المثلِ، فيقولُ: " وهذا أَقْوى دَلِيلٍ"

ويَسْتَطردُ أبو الفتحِ مُبَيِّناً أنَّ التَّقديرينِ المختلفينِ لمعنيين مختلفين في مجالِ الصَّنْعةِ اللَّفظيةِ واردٌ كثيراً: (٥٦)" من ذلك قولُهم: مُخْتَارٌ ومُعْتَادٌ، ونحوُ ذلكَ، فهذا يَحْمِلُ تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلِكَ أَنَّهُ إِنْ كانَ اسمَ الفاعلِ فأَصْلُهُ: مُخْتِيرٌ ومُعْتَوِدٌ كـــ«مُقْتَطِعٍ» بكسر العين.

وإِنْ كانَ مفعولاً، فأَصْلُهُ: مُخْتَيَرٌ، ومُعْتَوَدٌ كـــ«مُقْتَطَعٌ»، فـــ «مُخْتَارٌ» من قولِكَ: أنتَ مُخْتَارٌ للثيابِ؛ أي: مُسْتَجِيدٌ لها؛ أَصْلُهُ مُخْتِيرٌ، ومُخْتَارٌ من قولِكَ: هذا ثَوْبٌ مُخْتَارٌ؛ أَصْلُهُ مُخْتِيرٌ، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين".

التناقض أو نقضُ الرُّتبةِ:

ومن بابِ التَّناقضِ في الصَّنْعَةِ اللَّفْظيةِ ما نجدُهُ من تَنَاقُضٍ أحياناً في الرُّتْبَةِ النَّحْويَّةِ؛؛ أي: في تقديمِ ما حقُّهُ التّأخيرُ، وتَأْخِيرِ ما حقُّهُ التَّقْديمُ، وذلِكَ لغرضٍ دلاليٍّ، وقد خصَّهُ أبو الفتحِ بابٍ عنوانُهُ« نَقْضُ المراتبِ إذا عَرَضَ هناك عَارِضٌ»، ومن الشَّواهدِ التي ساقَها قولُهم: «أَيُّهم تَضْرِبُ يَقُمْ زَيْدٌ»، ويوضِّحُ ذلك بقوله: [٥٧]" إنما هو عَمَلٌ صِنَاعيٌّ لفظيٌّ، ولو كانَ التَّعادي والتَّخالفُ في المعنى لَفَسَدَ ولم يجزْ".

ويقولُ: [٥٨]" وهو ملءُ الدُّنيا كثرةً وسعَةً لكن إِنَّما وَجَبَ تَقْدِيمُهُ لقرينةٍ انْضَمَّتْ إلى ذلك؛ وهي وجوبُ تَقَدُّمِ الأسماءِ المُسْتَفْهَمِ بها والأسماءِ المَشْرُوطِ بها، فهذا من النَّقْضِ العارضِ".

وإذا كانَ النِّظَامُ الإعرابيُّ« النحو» أو الصِّناعةُ اللَّفظيَّةُ على حدِّ تعبيرِ ابنِ جِنِّيٍّ يسمحُ بحريةِ التَّنَقُّلِ والتَّغْييرِ، فإنَّ هذه الحريةَ مَشْرُوطةٌ بوجودِ قرينةٍ تمنعُ استبهامَ المعنى المُفَادِ من الجُمْلةِ، أو أداءِ غرضٍ دَلاليٍّ لا يُؤَدِّيهُ التِّركيبُ المعتادُ في النِّظامِ الإعرابيِّ فتَخْرُجُ عنه، وهذا ما يُسَمَّى بالخروجِ عن الأصلِ، ولعلّ ابنَ جِنِّيٍّ كانَ يُدْرِكُ ذلك تماماً فعبَّر عنه إِذْ قالَ: [٥٩]" فقد تقولُ: ضَرَبَ يَحْيى بُشْرَى، فلا تَجِدُ هناك إعرابًا فاصِلًا، وكذلك نحوُهُ قيلَ: إذا اتَّفَقَ ما هذه سبيلُهُ ممَّا يَخْفَى في اللَّفْظِ حالُهُ أَلْزَمَ الكلامَ من تقديمِ الفاعلِ وتأخيرِ المفعول ما يَقُومُ مَقَامَ بَيانِ الإعرابِ، فإِنْ كانت هناك دلالةٌ أخرى من قِبَلِ المعنى وَقَعَ التَّصَرُّفُ فيه بالتَّقْديمِ والتَّأخيرِ، نحوُ: أَكَلَ يحيى كُمْثرى: لك أنْ تُقَدِّمَ وأنْ تؤَخِّرَ كيفَ شِئْتَ، وكذلكَ ضَرَبَتْ هذا هذه، وكَلَّمَ هذه هذا".

وقد يكونُ التَّمييزُ بالتَّثنيةِ والجمعِ، نحوُ: [٦٠]" أَكْرَمَ اليَحْيَيانِ البِشْرِيين، وضَرَبَ البِشْرَيَيْنِ اليَحْيَوانِ".

أو ما يُوْحي به سياقُ الحالِ: [٦١]" وكذلك لو أَوْمَأْتَ إلى رَجُلٍ وفَرَسٍ فقُلْتَ: كَلَّمَ هذا هذا فلمْ يُجِبْهُ لجعلْتَ الفاعلَ والمفعولَ أَيَّهما شِئْتَ؛ لأنَّ في الحالِ بياناً لما تَعني، وكذلكَ قولُكَ: وَلَدَتْ هَذه هذه من حيثُ كانَتْ حالُ الأُمِّ من البنتِ مَعْرُوفةً غيرَ مَنْكُورةً".

ويوحي كلامُ ابنِ جِنِّيٍّ السَّابقُ بأنَّهُ يجوزُ نَقْضُ الرُّتْبَةِ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ مالم يُسَبِّبْ ذلك تناقضاً في المعنى أو إخلالاً.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ التَّعَادي والمخالفةَ في الصِّنَاعةِ اللَّفْظيَّةِ من حيثُ«اختلافُ التَّقديريين لمعنيين مختلفين»، أو « تَنَاقُضُ الرُّتَبِ» أَمْرٌ مقبولٌ مادامَ يُحافِظُ على صِحَّةِ المعنى واسْتِقَامَتِهِ، ووحدَتِهِ وتَنَاسُبِهِ.

أما التَّعاديُّ والتَّخالفُ والتَّناقضُ في المعنى فمرفوضٌ البَتَّةَ يقولُ ابنُ جِنِّيٍّ: (٦٢)" ونحنُ إنَّما عَقَدْنا فَسَادَ الأَمْرِ وصلاحَهُ على المعنى كأنْ يَكونَ الشَّيءُ الواحدُ في الوَقْتِ الواحدِ قليلاً كثيرًا. وهذا ما لا يَدَّعِيهِ مُدَّعٍ ولا يَرْضَاه –مَذْهبًا لِنَفْسِهِ– رَاضٍ".

وبعبارةٍ أخرى عن أَمْنِ اللَّبْسِ ووضُوحِ المعنى يُمكِنُ التَّخَلي عن نظامِ الجُمْلَةِ المُعْتَادِ المتَمَثِّلِ بتقديمِ الفعلِ، يليه الفاعلُ فالمفعولُ أو الفضلةُ.

أما عندما لا تُعِينُ علاماتُ الإعرابِ على البيانِ والوضُوحِ، فلا مَفَرَّ من التَّقَيُّدِ بنظامِ الجملةِ العربيَّةِ ومراتبِ المفرداتِ في السِّياق.

تجاذبُ المعنى والإعراب:

حظي المعنى عندَ ابنِ جِنِّيٍّ بمكانةٍ كبيرةٍ، شَأْنُهُ في ذلك شَأْنُ عُلَماءِ العربيَّةِ السَّابقين، ورفعَ من شأنِهِ في خصائصه غيرَ مَرَّةٍ مُؤكِّداً أنَّ العربَ احْتَاطَتْ في اختيارِ أَلْفَاظِها التي هي خَدَمٌ للمعاني فيقول: (٦٣)" فأَوَّلُ ذَلكَ عنايتُها بأَلفاظِها فإنَّها لمَّا كانت عنوانَ معانِيها وطريقًا إلى إظْهارِ أَغْرَاضِها ومَرَامِيها أَصْلَحُوها ورَتَّبُوها، وبالَغوا في تَحْبِيرِها وتَحْسِينِها؛ ليكونَ ذَلكَ أَوْقَعُ لها في السَّمْعِ وأَذْهَبُ بها في الدَّلالةِ على القَصْدِ".

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذا لا يكونُ إلَّا في حالِ تركيبِ الكلامِ أمَّا في حالةِ إفرادِهِ فلا وجودَ لهذا؛ لأنَّ المقصودَ في هذا النِّظَامِ الإعرابيِّ الذي يَنقلُ المعاني من آفاقِ القُوَّةِ إلى إسَارِ الفعلِ على حدِّ تَعْبِيرِ الفَلاسِفَةِ أو« الإبَانَةِ عن المعاني بالألفاظ» على حدِّ تَعْبيرِ ابنِ جنيٍّ وسواهُ من أَهْلِ العربيَّةِ، فإذا جَرى الاتِّساقُ بينَ المعاني وقواعدِ الإعرابِ فهذه الغايةُ التي ما بعدَها غايةٌ، وفي ذلك يقولُ ابنُ جِنِّيٍّ: (٦٤)" فإنْ أَمْكَنَكَ أَنْ يكونَ تَقديرُ الإعْرابِ على سَمْتِ تَفْسيرِ المعنى فهو ما لا غايةَ وراءَهُ".

وهذا الأصلُ والنَّمُوذجُ المِثَاليُّ المنْشُودُ الذي يَرُوقُ لعُلماءِ اللُّغَةِ، إلا أنَّ أبا الفتح كانَ يُدْرِكُ أنَّ تَحقيقَ هذا الاتِّساقِ والتَّوافُقِ بينَ المعنى والنِّظامِ الإعرابيِّ لا يَشْغَلُ سِوى مساحةٍ محدودةٍ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وربَّما هذا ما دَفَعَهُ إلى أنْ يُقَرِّرَ: (٦٥)"أن أكثر هذه اللغة جارٍ على المجازِ" إذاً فحالاتُ تَنَازُعِ المعنى والإعرابِ وتخالفِهما، وربَّما تناقضُهما ظاهراً على

الأقلِّ، أكثرُ بكثيرٍ من حالاتِ توافقهما، لذلك خَصَّصَ أبو الفتح باباً بعنوانِ« تجاذُبُ المعنى والإعرابِ» والْتَمَسَ حلّاً للتوفيق بينهما بل حُلُولاً، وربَّما صاغَ قوانينَ أو ما شَابَهَ القوانين لحلِّ الإشكالاتِ القَائمةِ؛ إذْ يُطالعُنا في مُسْتَهَلِّ البابِ المذكورِ: (٦٦)" وذلك أنَّكَ تجدُ في كَثِيرٍ من المنثورِ والمنظومِ الإعْرابَ والمعنى متجاذبين: هذا يَدْعُوكَ إلى أمرٍ، وهذا يَمْنَعُكَ منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أَمْسَكْتَ بِعُرْوَةِ المعنى وارْتَحْتَ لتصحيحِ الإعراب".

ويَضربُ مثالاً على ذلك قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطارق: ٨، ٩]

ويُعَقِّبُ قائلاً على الآيةِ: (٦٧)" فمعنى هذا: إِنَّهُ على رَجْعِهِ يومَ تُبلى السَّرَائِرُ لَقَادِرٌ، فإِنْ حملَتَهُ في الإعرابِ على هذا كانَ خَطَأً؛ لِفَصْلِكَ بينَ الظرفِ الذي هو ﴿يَوْمَ تُبْلَى﴾، وبينَ ما هو مُعَلَّقٌ بِهِ من المصدرِ الذي هو الرَّجْعُ، والظَّرفُ من صِلَتِهِ، والفصلُ بينَ الصِّلَةِ والموصولِ الأجْنَبيِّ أَمْرٌ لا يَجوزُ، فإذا كانَ المعنى مُقْتَضياً لهُ، والإعْرابُ مانِعاً مِنْهُ، احْتَلْتَ لهُ، بأنْ تُضْمِرَ ناصباً يَتَناولُ الظَّرفَ، ويكونُ المصدرُ الملفوظُ به دالًا على ذلك الفعلِ حتى كأَنَّهُ قالَ فيما بعد: يُرْجِعُهُ يومَ تُبْلى السَّرَائِرُ، ودَلَّ ﴿رَجْعِهِ﴾ على «يرجعه» دَلالةَ المصدرِ على فِعْلِهِ".

فلمَّا كانَ تَعْلِيقُ ﴿يَوْمَ﴾ بـــ﴿لَقَادِرٌ﴾ يغُضُّ من شأنِ المعنى، كانَ لابُدَّ من التَّقديرِ لِيَستعيدَ المعنى تمامَهُ وقوَّتَهُ، وهنا نَجِدُ ابنَ جِنِّيٍّ يَعْتَمِدُ على التَّقْديرِ وسيلةً من الوسائلِ لحلِّ الإشكالِ الذي يَقَعُ بينما يَقْتَضِيهُ نِظَامُ الإعْرابِ، وبينَ المعنى، ويَظْهَرُ ذَلِكَ الأَمْثِلَةُ العديدةُ التي سَاقَها، وهو يُعَقِّبُ على الشَّواهدِ القرآنيَّةِ بقوله: (٦٨)" وإذا كان هذا؛ أي تجاذبُ المعنى والإعراب، ونحوُهُ قد جاءَ في القرآن، فما أَكْثَرُهُ وأَوْسَعُهُ في الشِّعْرِ".

ومن تقديراتِ أبي الفتح التي تَعْتَمِدُ على المعنى لإقامةِ النِّظامِ الإعرابيِّ تَعْلِيلُهُ الابتداءَ بالنَّكْرةِ التي لا يتوافرُ فيها ما شَرَطَهُ النُّحاةُ للابتداءِ بالنَّكرةِ، وذلك في المثالِ المَعْرُوفِ« شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَاب»؛ إذْ من المُتَعَارَفِ عندَ النُّحاةِ عدمُ جوازِ الابتداءِ بِنَكرةٍ إلا بِشُروطٍ مُعَيَّنةٍ لديهم، وهنا لا تتوافرُ هذه الشُّروطُ النَّحْويَّةِ، فاعتلَّ ابنُ جِنِّيٍّ لِذَلِكَ بقوله: (٦٩)" فإِنَّما جازَ الابتداءُ فيه بالنَّكرةِ من حيثُ كانَ الكلامُ عائدًا إلى معنى النَّفْي؛ أي: ما أَهَرَّ ذا نَابٍ إلا شَرٌّ، وإِنَّما كانَ المعنى هذا؛ لأنَّ الخبريَّةَ عليه أَقوى ".

ويُعَلِّقُ على ذلك بإسْهَابٍ فيقولُ: (٧٠)" لمَّا عَنَاهُ وأَهَمَّهُ، وكَدَّ الإخبارِ عنهُ، وأَخْرَجَ القولَ مُخْرَجَ الإغْلاظِ بهِ والتَّأْهِيبِ لما دعا إليه ".

ففي هذا المثالِ الشَّيءُ الكثيرُ ممَّا يُغني عن التَّعْليقِ والمقالِ، في مدى تَمَحُّلِ العُلماءِ بمن فيهم ابنُ جِنِّيٍّ نَفْسُهُ في تحليلِهم لهذا المثالِ، وتقديرُ ابنِ جِنِّيٍّ السَّالفُ يَتّفِقُ وقولَهُ بأن الخروجَ عن القواعدِ- أحياناً- يُفِيْدُ أغراضاً ودلالاتٍ تُزيدُ المعنى قُوَّةً وبلاغةً: (٧١)" وبعدُ فإذا كانتِ الألفاظُ أَدِلَّةَ المعاني، ثُمَّ زِيْدَ فيها شَيءٌ، أَوْجَبَتِ القِسْمَةُ لَهُ زِيَادةَ المعنى بِهِ، وكذَلِكَ إنْ انْحَرَفَ بِهِ عن سَمْتِهِ وهديتِهِ كانَ ذَلِكَ دليلًا على حَادِثٍ مُتَجَدِّدٍ لهُ، وأَكْثرُ ذَلِكَ أَنْ يكونَ ما حَدَثَ لهُ زائدًا فيه، لا منتقصًا منه ".

وعلى الرغم من هذه القاعدةِ التي قَعَّدَها ابنُ جِنِّيٍّ يَبقى للقانونِ الأساسيِّ ولصحةِ القواعدِ وطلاوتِها لدى عُلماءِ اللُّغةِ- وهو أحدُهم- مهما شرَّعوا من قوانينَ تخالفُ ذلك.

وأخيراً لابُدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ ابنَ جِنِّيٍّ كانَ عالماً واسعَ الآفاق؛ وهذا ما جَعَلَهُ يتأرجَحُ بينَ القبولِ بقواعد النُّحَاةِ، والخروجِ عن هذه القواعدِ، لكنَّهُ الخروجُ الذي لا يَخْدُشُ حياءَ الأصلِ ولا الأصالةِ، بل يُكْسِبُ المعنى قوَّةً، والدَّلالةَ بَلاغَةً، والعربُ كثيراً ما تَفْعَلُ ذَلِكَ فتَخْرُجُ عن الأصلِ لضربٍ من المبالغةِ، وهذا ما صرَّحَ بِهِ ابنُ جِنِّيٍّ: (٧٢)" لابُدَّ أنْ تَتْرُكَ موضعاً إلى موضعٍ إمَّا لفظاً إلى لفظٍ وإمَّا جنساً إلى جنس".

الخاتمة ونتائج البحث:

لعلّ أهمَّ ما قدَّمَهُ ابنُ جِنّيٍّ في خصائصِهِ أمران في غايةِ الأهميَّةِ:

الأوَّل: دراسةٌ لغويةٌ شَامِلَةٌ لمستوياتِ اللُّغَةِ الصَّوتيةِ والصَّرفيَّةِ والنَّحْويَّةِ والدَّلاليَّةِ.

والثَّاني: مَنْهَجُ بَحْثٍ في القياسِ والتَّعْليلِ وصناعةِ القانونِ النَّحْويِّ، وقد قدَّمَ لذلك نماذجَ مُبيِّناً الأصولَ الكبرى التي تَنْظمُها، فأَرْسى بذلك أُسساً لعلمِ اللُّغَةِ، وقدَّمَ مناهجَ للبحثِ اللُّغويِّ- بغضِ النَّظَرِ عن كونِهِ وظَّفَها، أو اكتفى بالإشارةِ إلى أهميتِها- مُستفيداً بذلك ممَّا وصلتْ إليه ثَقَافةُ عَصْرِهِ من عُلُومِ الكلامِ والفقهِ والفلسفةِ.

لذلك نقولُ لقد أَسْهَمَ ابنُ جِنِّيٍّ على المستوى الدَّلاليِّ بتأصيلِ العديدِ من الأُصُولِ، فقد حَدَّدَ بدِقَّةٍ دلالاتِ الكثيرِ من المصطلحات« أدوات الوصف والتحليل» المُتَعَاوِرَةِ التي تبدو شَائِعَةً فلم يلتفتِ النُّحاةُ إلى ضبطِها وتحديدِها، نَحْوُ« اللُّغةِ، والنَّحْوِ، والإعرابِ، والبناءِ، والكلامِ، والدَّلالةِ» وفرَّقَ بينَ المعاني النَّحْويَّةِ والمعاني المُعْجَميَّةِ والمنْطِقيَّةِ، ونَصَّبَ

المعنى سيِّداً بلا مُنازعٍ، وجعلَ اللَّفْظَ خادِمَهُ، والعنايةُ باللَّفظِ عِنْدَهُ إنَّما تكونُ لخدمةِ المعنى، ولذلك امْتَدَحَ كلَّ ما من شَأْنِهِ أنْ يُعْلي من مكانِتِهِ، وجعلَهُ الحَكَمَ الفَيْصَلَ في كثيرٍ من القضايا، فَصِحَّةُ المعنى واستقامتُهُ تحكمُ صِحَّةَ الإعرابِ، وتُحَدِّدُ التَّوافُقَ المنطقيَّ في الكلامِ، والخروجُ عن الرُّتْبَةِ بما يُبيحُهُ النِّظامُ الإعرابيُّ للمُتَكَلِّمِ؛ من تَقْدِيمٍ وتأخيرٍ، هو لِتَكْريمِ المعنى والاهتمامِ به، وإذا ما أَخَلَّ ذلك بالمعنى فالإمْسَاكُ إنَّما يكونُ بِعُرْوَةِ المعنى، وهكذا كانَ الحَمْلُ على المعنى أَصْيلاً مَنْهَجيَّاً مُتَعَاوراً لِتَصْحيح اللَّفْظِ المَنْطُوق، واطِّرَادِهِ وَفْقَ القواعدِ النَّحْويَّةِ.

الهوامش :

(١) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢: ٨٤/١.
(٢) الخصائص: ١٨٥/١.
(٣) الخصائص: ١٨٥/١.
(٤) الخصائص: ١٨٥/١.
(٥) الخصائص: ١٨٥/١.
(٦) الخصائص: ١٨٥/١.
(٧) يُنظر هذا البيت في خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م : ٢٥٠/٨.
(٨) الخصائص: ١٨٥/١-١٨٦.
(٩) فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت : ١٦١-١٦٢.
(١٠) الخصائص: ١٧٥/١.
(١١) الخصائص: ٣٧/١.
(١٢) الخصائص: ١٥٠/١.
(١٣) الصاحبي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة : ٧٦.
(١٤) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢ : ٧٨.
(١٥) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق في الدلالة) لخليل عمايرة، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، ط٢، ١٩٩٠ : ١٦٠.
(١٦) الخصائص: ٣٠٠/١.
(١٧) البيت في ديوانه١١٣١ .
(١٨) الخصائص: ٣٠٣/١-٣٠٤.
(١٩) الخصائص: ٣٠٤/١.
(٢٠) الخصائص: ١٧٢/٢.
(٢١) الخصائص: ١٦٨/٢.
(٢٢) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: ١٥٦.
(٢٣) الخصائص: ١٧٠/٢-١٧١.
(٢٤) البيت لأبي خراش في: ديوان الهذليين ٢: ١٥٧.
(٢٥) لم أهتد إلى قائله وهو في: يتيمة الدهر: ٤١٧/٢.
(٢٦) عجز بيت وصدره: فَإِذا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينه . وهو من قصيدة لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين: ٢/ ١٠٠.
(٢٧) قائله عثير بن لبيد. ينظر: الكتاب: ٢٤٠/١.
(٢٨) لأبي الطَّيب المُتَنبيُّ والبيت في ديوانه: ٢٠٥.
(٢٩) لأبي تمام والبيت في: يتيمة الدهر: ٢٨٥/٣.
(٣٠) ديوانه: ٧٣ .
(٣١) البيت لأبي يعقوب الأعور في البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨ :

١٩١/١، ٣/ ٢١٣.
(٣٢) الخصائص: ٣٢/٢.
(٣٣) الكَوْدَنُ: الفَرَسُ الهجين. انظر اللسان [ك ود].
(٣٤) الخصائص: ٣٢/١.
(٣٥) الخصائص: ٣٣٠/٣.
(٣٦) الخصائص: ٣٣٣/٣.
(٣٧) الخصائص: ٣٢٩/٣.
(٣٨) الخصائص: ٣٣٠/٣.
(٣٩) الخصائص: ٣٣٢/٣.
(٤٠) البيت لرجل من سلول وهو في الخزانة: ١٧٣/١، ٥٢٨.
(٤١) الخصائص: ٣٣١/٣.
(٤٢) الخصائص: ٣٣٣/٣.
(٤٣) الخصائص: ٣٣٦/٣.
(٤٤) الخصائص: ٣٣٧/٣.
(٤٥) ديوانه: ٩٩.
(٤٦) البيت لرجل من عاد في: الأغاني: ١٠٥/٢١ .
(٤٧) الخصائص: ٣٣٨/٣.
(٤٨) الخصائص: ٣٣٨/٣.
(٤٩) الخصائص: ٣٣٨/٣.
(٥٠) الخصائص: ٣٤١/١- ٣٤٢.
(٥١) الخصائص: ٣٤٢/١.
(٥٢) الخصائص: ٣٤١/١.
(٥٣) الخصائص: ٣٤٣/١.
(٥٤) الخصائص: ٣٤٣/١.
(٥٥) البيت في ديوانه: ٢٨٥.
(٥٦) الخصائص: ٣٤٦/١.
(٥٧) الخصائص: ٢٩٣/١.
(٥٨) الخصائص: ٢٩٩/١.
(٥٩) الخصائص: ٣٥/١.
(٦٠) الخصائص: ٣٥/١.
(٦١) الخصائص: ٣٥/١.
(٦٢) الخصائص: ٣٤٥/١.
(٦٣) الخصائص: ٢١٥/١.
(٦٤) الخصائص: ٢٨٣/١.
(٦٥) الخصائص: ٢٥٠/٣.
(٦٦) الخصائص: ٢٥٥/٣.
(٦٧) الخصائص: ٢٥٥/٣.
(٦٨) الخصائص: ٢٥٥/٣-٢٥٦.
(٦٩) الخصائص: ٣١٩/١.
(٧٠) الخصائص: ٣١٩/١.
(٧١) الخصائص: ٢٦٩/٣.
(٧٢) الخصائص: ٤٦/٣.

المصادر والمراجع

- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٨٥م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- أوضح المسالك في الكلام على ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، الرياض، ط١، ١٩٦٩م، وتحقيق د كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦هـ.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١ ١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢.
- ديوان جرير، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.
- ديوان ذي الرمة، بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٢.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فرَّاج، ومراجعة يوسف الدقاق، دار

المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٣.
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م.
- الصاحبي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة.
- فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.
- في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق في الدلالة) لخليل عمايرة، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، ط٢، ١٩٩٠.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٦م.
- كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة ط١، ١٩٨١.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- المحكم والحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المغني لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤م.
- المفصل للزمخشري، دار الجيل.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مجالس ثعلب لثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٥٠.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

Grammatical meanings compositional sense and proportionality in book "alkhasaes" for ibeb geney

Dr. Ibrahiem Yaakoob Mahmoud Al_hassan

Abstract:

Given the importance of semantics and grammatical Mcnunha, and the abundance of sea and Mudalloha note the scarcity of independent studies that deal with the meanings of installation and expression, has grammar lesson peaked when I'm taking in his study of linguistic contexts, verbal linguistic context, and the context of the case; any constituent verbal position of speaker elements or addressee or circumstances , Vchksah the speaker and the listener, and their reactions-, if any, are all related to the linguistic behavior of the elements, it was the son reap clear these aspects of knowledge, as a lesson denote the context of the case, and the work on linking the speech prison conditions, and its relevance, and the circumstances of, and clarify all the recipient without confusion or gas.

These and other things came of this research in an attempt to clarify the concept of semantic compositional when I'm taking, addressed the meaning of the Bedouin, and the paradox of moral and grammar, and the attraction of meaning and expression, and the veto rank, sense of proportionality, and the health of meaning health expressing control, and the significance of syntactic movements, and other matters related to the level synthetic.